مسببات الفساد في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)

دراسة تطبيقية باستخدام بيانات تجميعية بسيطة للفترة (2003-2007)

د. مفيد ذنون يونس
الأستاذ المساعد/عميد كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

د. نزار صديق الياس القهوجي
مدرس/ كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

مستخلص البحث

تزايد الاهتمام في العقود الأخيرة بمناقشة وتحليل مشكلة الفساد، سواء على صعيد النشاط الأكاديمي أم في أروقة المنظمات الدولية ذات العلاقة كونه أصبح ظاهرة تجتاح اقتصاديات العالم بأسره وبدرجات متفاوتة. هذه الدراسة تناقش مسببات الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) للفترة (2003-2007) بهدف كشف العوامل الأساسية التي تقف وراء الفساد في هذه المجموعة من الدول، وقد اعتمد البحث على استخدام بيانات تجميعية بسيطة لتسعة عشرة دولة لسلاسل زمنية تبلغ خمس سنوات لكل دولة. وقد وجد بأن المتغيرات الحاكمة للفساد في مجموعة الدول (MENA) هي؛ تغلغل الفساد في الماضي، وضعف حكم القانون، وانخفاض في مستوى التعليم، وضعف التنافسية، وكثرة القيود المفروضة على حرية الصحافة. كل هذه المتغيرات المستقلة ذات تأثير حقيقي في ظاهرة الفساد.

أولا: المقدمة

يعد الفساد مشكلة حقيقية متنامية في معظم بلدان العالم، وحسب تقديرات البنك الدولي عن واقع الفساد في الاقتصاد العالمي، فان (1) تريليون دولار تذهب كل سنة كرشاوى ومدفوعات غير رسمية لمتعاطي الفساد، فإذا علمنا بان حجم الاقتصاد العالمي كان قد بلغ الـ (30) تريليون دولار عام (2001-2002) فيمكن القول، بان الفساد الإداري والاقتصادي كلف العالم نحو (30/1) كنسبة من الاقتصاد العالمي لتلك الفترة[1].

لقد بدأت المنظمات الدولية في السنوات الأخيرة، مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي[2]، ومنظمة البلدان الصناعية المتقدمة OECD بالتركيز على السبل

المكنة في السيطرة على الفساد، وإدراجه ضمن أعمال المنظمات الدولية، وبالفعل فقد أدرج موضوع الفساد ضمن أعمال المؤتمر الذي أنعقد في ديسمبر من عام (2003) من قبل الأمم المتحدة، والذي كان موضوعه يتمحور في محاربة الفساد في العالم. وفي عام (2008) تم وضع مبادرة من قبل الأمم المتحدة، لتأكيد التعاون المشترك والجاد في مكافحة الفساد من خلال الحصول على الموافقة المبدئية لـ (140) بلدا[3].

هناك اهتمام عالمي متزايد بمشكلة الفساد، ويعود ذلك لعدة أسباب؛ الأول يتمثل في توفر الإحصاءات والبيانات التي تمكنت من تكميم مستويات الفساد بين بلدان العالم من قبل مؤسسات ومنظمات دولية مثل منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، مما حفز الباحثون بدراسة هذه الظاهرة واثبات ما جاء في أدبيات الفساد والتي أكدت على وجود الفساد في جميع بلدان العالم (المتقدمة، والنامية) على حد سواء ولكن بدرجات متفاوتة. والثاني يتمثل بجعل الفساد محور اهتمام السياسيين في الوقت الحالي أكثر من الفترات السابقة، وحتى انه ادخل ضمن برامج الدعاية الانتخابية للسياسيين. والثالث يتمحور بكون الفساد يؤدي إلى إخفاق الحكومة في أداء مهامها، وقد يؤدي إلى تشويه سمعة الحزب العامل في البلد، بعد أن حضي الحزب باحترام جماهيري كبير. كما يدخل ضمن هذا التشويه إدارات الشركات ذات السمعة المحترمة محليا وإقليميا وعالميا. أما الرابع فهو يتمثل بالأذى الكبير الذي يلحق بالبلد عالميا من خلال السمعة السيئة والفضائح التي يكشفها الإعلام المحلي والعالمي. أما الخامس فهو الأكثر أهمية فهو يتعلق بالسلوك المدمر للفساد والمتمثل بكونه يعد عقبة كبيرة أمام سير ونشاط العملية التنموية في البلاد[4].

أهمية البحث: يعد الفساد مشكلة عالمية تعاني منها جميع بلدان العالم على نحو متفاوت في التأثير والنتائج، ولهذا السبب فان الباحثين ابدوا اهتماما متزايدا بدراسة وتحليل هذه الظاهرة منذ عقدين من الزمن فقط، وتحاول هذه الدراسة تحديد أهم العوامل المؤثرة في الفساد لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن خلال مراجعة ما كتب في هذا المجال عن بلدان هذه المنطقة، تبين بان الدراسات التطبيقية لدول هذه المنطقة شحيحة، إذ لم يسبق أن تناولت دراسة تطبيقية متخصصة في أسباب الفساد لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حد علمنا.

مشكلة البحث: تبحث هذه الدراسة في مسببات الفساد، لمجتمعات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وتحاول أن تجيب عن التساؤلات التالية؛

1- ما هو مستوى الفساد السائد في بلدان المنطقة (MENA)؟

2- لماذا ما زال الفساد قائما لحد هذه اللحظة؟

3- ما هو دور كل عامل من العوامل التي تسببت باستمرار هذا الفساد؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى التقصي ثم قياس أهم العوامل المؤثرة في الفساد لبلدان (MENA)، خلال الفترة الزمنية (2003-2007).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها "أن هناك عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تعد من المسببات الرئيسية للفساد، وان الفساد هو عملية تراكمية، وان تبلور مسبباتها في أي بلد يعد السبب الرئيس في تفاقم هذه المشكلة عبر الزمن".

منهج البحث: اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على المنهج التحليلي الاقتصادي، القائم على ما هو متوفر من بيانات وتوظيف الأساليب الإحصائية في عملية التكميم. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في تدعيم البحث من جانبه النظري بالاعتماد على ما توفر من أدبيات وبحوث منشورة من مراكز بحثية، وتقارير منشورة عن منظمات دولية كُتِبتْ عن الفساد.

لقد تم تقسيم الدراسة على تسعة أجزاء؛ ناقش الأول أسباب الاهتمام المتزايد بظاهرة الفساد. في حين تطرق الثاني لاستعراض أهم الدراسات المنشورة عن الفساد من الناحية النظرية والتطبيقية. أما الثالث فقد تم توضيح مفهوم الفساد، وطرق قياسه، ثم التطرق إلى وجهات النظر المختلفة في تصنيف الفساد حسب المستويات من وجهتي النظر الاقتصادية، والاجتماعية، والإشارة إلى أهم المصادر المسؤولة عن إصدار البيانات المتعلقة بالفساد. وفي الرابع تم تحديد التصنيف المتبع لتعيين واختيار محددات الفساد، والذي تم توظيفه في الخامس تحت عنوان توصيف للأنموذج القياسي المستخدم، أما السادس فقد تناول توصيف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي النهائي واختيار أفضل مجموعة متجانسة في العمل

من المتغيرات المؤثرة في الفساد، والتي تعطي أفضل النتائج باستخدام أسلوب التقدير القياسي للمربعات الصغرى. وفي السابع فقد تضمن تفسير نتائج الانحدار المقدرة. واقتصر الثامن بتناول الاستنتاجات التي كانت مهمة في تفسير حركية الفساد، وتشخيص مستواه في بلدان (MENA)، وكيفية تأثره بالمتغيرات المستقلة التي تم تحديدها في البحث. وعرض التاسع مجموعة من التوصيات التي تعد مهمة في مكافحة الفساد والتي توزعت على ثلاث مستويات زمنية للأمد القصير ثم المتوسط فالطويل.

ثانيا: استعراض مرجعي لأهم الدراسات السابقة

إن دراسة الفساد وعواقبَه، لها تاريخ طويل في علم الاقتصاد، إذ ترجع على الأقل إلى الأدبيات التي تم تقديمها في موضوع التكسب لكل من Tullock (1967)، Kruger (1974)، Ros Ackerman (1978)، Bhagwati (1982)، وآخرون. بيد أن الأعمال التطبيقية التي تمت بهذا المجال كانت محدودة، والسبب يعود إلى حد ما لقلة البيانات، وصعوبة قياس كفاءة عمل المؤسسات الحكومية لأن الفساد بحكم سلوكه وطبيعته صعب القياس(5).

منذ بداية التسعينات تزايدت الأعمال من بحوث ودراسات في تناول موضوع الفساد من جانبيه المسببات والنتائج، وفيما يلي استعراض سريع لبعض الدراسات التي تعد مهمة وخاصة تلك التي ناقشت جانب مسببات الفساد، وتعد دراسة Bardhan (1997) ودراسة Jain (2001) ودراسة Lambsdorff (2005) وكذلك Seldayo and De Haan (2006) من الأعمال المميزة في هذا المجال، فهذه الدراسات كانت جديرة بالاهتمام لما قدمته من تحليل وإضافات نظرية وتطبيقية من خلال ما أنجزته من اختبارات. وتعد دراسة Lambsdorff (2005) من أفضل ما أُنجِز في هذا المجال، لأنها تخصصت في استكشاف ومناقشة متغيرات مستقلة كثيرة وجديدة بلغ عددها سبعين متغيرا مستقلا، واعتمادها على اختبار الحساسية أو اختبار الرصانة. لقد استخدمت الدراسات المذكورة

أنواعا مختلفة من أدوات التحليل، وفيها تم تعيين أهم المسببات المسؤولة عن حدوث الفساد والتي تقع داخل تقسيمات متنوعة مثل(حجم تدخل الدولة وأسلوب عملها خاصة على مستوى مركزية الدولة، ومستوى الأجور، وكيفية توصيل الخدمة للمواطن، والأنظمة الاجتماعية، ونوعية المؤسسات، والتنافسية داخل السوق المحلية وخارجها، وحرية الصحافة، ونوعية النظام السياسي والديمقراطي، والإجراءات الانتخابية والمنظمات الحزبية السياسية، والمحددات الثقافية المؤثرة في الفساد (كالثقافة الشخصية والقوميات والديانات المكونة للمجتمع))[6].

أما الدراسة التي قام بها Rajeev and Michael (2008) تحت عنوان "مسببات الفساد: متغيرات (تاريخية، وجغرافية، وحكومية)"، فإنها اعتمدت في الجانب النظري على الأفكار التي وردت في الدراسة المميزة لـ Becker (1968). واستعانت بالرقم القياسي للفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International (TI) بصفته متغيرا تابعا، وهذا الرقم القياسي أصبح مستخدما بشكل واسع من قبل الدراسات والبحوث لعقد كامل من الزمن. لقد تم اختيار عدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة في الفساد وهي؛ متغيرات (الديمقراطية، الازدهار الاقتصادي أو متوسط دخل الفرد الحقيقي، النظام القانوني، مركزية الدولة، تاريخ البلد في الفساد، وفرة الموارد والكثافة السكانية ونسبة السكان الحضر). وتضمنت الدراسة ثلاث فترات زمنية وهي؛ (1995-1997),(1998-2000), (2001-2003)، وتم اعتماد أسلوب البيانات التجميعية لمقطع عرضي بلغ (100) بلدا، وتوصلت الدراسة إلى أن مركزية الدولة اعتمادا على حجم تدخل الدولة وطبيعتها، تنشط الفساد وتشجع التعاطي به، في حين أن اعتماد عدم المركزية في الحكم، واستقلالية القضاء سوف تحد من الفساد، وأوضحت الدراسة بأن الأشكال المختلفة من سياسات التدخل الحكومي في الاقتصاد سوف يعزز من تواجد الفساد، وخاصة في المجال التشريعي المتعلق بالقرارات الاقتصادية[7]. لقد تنوعت الدراسات التطبيقية في مجال مناقشة وتحليل أسباب الفساد، وتكاد تشترك معظمها بشكل عام باستخدام أسلوب بيانات المقطع العرضي في إثبات وجهات النظر الخاصة بها. وتعد الدراسة التي تمت من قبل Pellegrini & Gerlagh (2007)، من ضمن الدراسات المميزة لاعتمادها على الدراسات

التطبيقية التي بحثت في موضوع أسباب الفساد، ولاستخدامها متغيرات مستقلة عديدة مؤثرة فيه، ولقد اعتمدت عند التوصيف على عدد من الفرضيات التي حاولت تفسير نشوء الفساد تاريخيا، مثل الفرضية القانونية والتي تحاول أن تعزو سبب تجذر الفساد لضعف القانون التشريعي وضعف الحكومة إداريا مما يضعف سيطرتها على الفساد. والفرضية الثانية التي تعزو سبب ضعف الفساد تاريخيا، للقوانين الفعالة التي كان يعمل بها في المستعمرات الانكليزية، والتي كان لها الأثر الايجابي والفعال في الحد من الفساد. أما الفرضية الثالثة فقد حاولت أن تعزو سبب تجذر الفساد إلى نوع الديانات التي سادت المجتمعات والتي لازالت قائمة لحد الآن، إذ حاولت تقسيم مجتمعات العالم حسب الاتجاهات الدينية. كما وتم الاعتماد في الفرضية الرابعة على تفسير تواجد الفساد وتجذره من الناحية العرقية فتعدد الأعراق للبلد الواحد سيجعله عرضة لفساد أكبر. وناقشت الدراسة مجموعة أخرى من الفرضيات التي حددت مستوى الفساد مثل (المؤسسات الحكومية، الهيكل الاقتصادي، ومستوى التنمية الاقتصادية) السائد للبلدان واستنتج الباحثان بأن الفرضية الخاصة بثقافة المجتمع لها تأثير كبير في الحد من الفساد وتخفيضه إلى أدنى المستويات، لان المجتمع المستمر في التعلم، ستزداد ثقافته في الأمد المتوسط والطويل، وستزداد خبرته من خلال استمرار الديمقراطية وتعمقها داخل المجتمع بشرط عدم الإخلال بمبادئها. وأستنتج الباحثان بأن استمرار عدم الاستقرار السياسي في البلدان ولفترات زمنية متوسطة وطويلة الأمد، ستكون عرضة لتنامي لفساد فيها. واستنتج الباحثان بأن للصحافة دور مهم في إشاعة الثقافة في المجتمع وستعمل بشكل فعال في الحد من مستويات الفساد في المجتمع وخاصة في البلدان المتقدمة[8].

ثالثاً: مفهوم الفساد وطرق قياسه

جاء في القاموس العصري التعليمي لأكسفورد (The Oxford Advanced Learner Dectionary-2000)، بأن الفساد هو ذلك السلوك غير المشروع من قبل أصحاب النفوذ

والسلطة والذي يجعل الإنسان يغير من معاييره الأخلاقية إلى معايير لا أخلاقية، مما يجعلنا نستنتج بأن الفساد يرتبط بعنصرين هامين هما السلطة والأخلاق[9].

كما عُرّف الفساد من قبل Joseph J.Senturia (1931)، على أنه "سوء استخدام السلطة العامة من أجل منافع شخصية"، وهذا التعريف يعد شائعا في معظم الدراسات، لاتصافه بالوضوح والاختصار. كما حاولت الأمم المتحدة عام (1999) من إيجاد تعريف شامل يمكن تداوله من قبل الجميع، والذي يقع ضمن إطار المبادرات التمهيدية التي تمت من قبلها في موضوع "الحرب على الفساد"، وعرّفته على أنه سلوك التفرد الشخصي أو هو انحراف الموظفين الرسميين عن مجموعة من مسؤولياتهم واستغلال قوة المنصب الرسمي لخدمتهم الشخصية ولضمان منافعهم الخاصة[10].

كما تم تعريف الفساد من قبل Tanzi (1995a) على انه سلوك عالمي مستقل يعتمد على العلاقات القوية في تحقيق منافع شخصية وذاتية لكل من يتعامل به أو يتعاطاه[11].

وينشأ الفساد عند حدود التماس فيما بين القطاع الخاص والقطاع العام، فعندما يكون هناك تقبل بتعاطي الرشوة من الجانبين عندها سينشأ الفساد[12]، فكلما كان لدى المسؤول سلطة أو قدرة على توزيع تكلفة أو منفعة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة ستتولد. وهكذا فان الفساد يعتمد على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسئولين العموميين في حين أن عددا من الأفراد والشركات، مستعدون للدفع مقابل الحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف. وهناك سلسلة مترابطة إذا حدثت عندئذ سينشأ الفساد العظيم أو الفساد الضئيل الشأن أو الفساد الشخصي، إذ يتألف الفساد من ثلاثة عناصر هي (القوى الفاعلة للقطاع الخاص، والموظفون غير المنتخبون، والموظفون والسياسيون المنتخبون). فإذا التقت العناصر الثلاثة فيما بينها عندئذ سينشأ الفساد العظيم، ويحصل الفساد المتوسط المستوى من ارتباط القوى الفاعلة للقطاع الخاص مع الموظفين والسياسيين المنتخبين، في حين يأتي الفساد الشخصي (قليل الشأن) كنتيجة لارتباط القوى الفاعلة في القطاع الخاص مع الموظفين غير المنتخبين[13].

في حين وضع العالم الأمريكي المتخصص في "الفساد السياسي (Arnold J.Heidenheimer) تصنيفاً عالمياً للفساد حسب المستويات من وجهة نظر المجتمع إذ

يدخل في مفهوم الفساد (المحسوبية والمنسوبية والمحاباة للأقارب والمعارف) فضلا عن الرشوة وهو كالتالي؛ الفساد الأبيض، وهو يمثل ابسط أنواع المستويات من الفساد واقلها إضرارا، الأمر الذي لا يمكن اعتباره على انه شاذ وغير مشروع قانونياً في المجتمع، فهو متواجد بشكل كبير في المجتمع ويعرف على أنه جزء من التقاليد والعادات، وقد تختص فيه بعض العائلات بشكل دائمي. أما المستوى الثاني فهو الفساد الرمادي الذي يعد من أكثر الأنواع إبهاماً وتخفيا، فهو يعد غير شرعي عند ممارسته، وليس من الضروري اعتباره عملا شاذا من قبل المجتمع، فالفساد الرمادي وفق المعيار الشائع عند العامة يستحق التوبيخ. أما الفساد الأسود فهو مؤكد وواضح عند الجميع ولهذا فهو محتقر ومكروه بشكل عام، ويستحق القصاص وإنزال العقوبة القانونية لمتعاطيه لأنه غير مشروع قانونيا واجتماعيا وشاذ عند العمل به[14].

إن الفساد ظاهرة صعبة القياس بالأساليب المباشرة، وحتى لو توصلنا لفهم صحيح للفساد فانه من المستحيل أن يتم قياسه بدقة. لان الباحثين في هذا المجال لم يتفقوا على تعريف متكامل للفساد، فهذا المصطلح مختَلفٌ عليه بين الأقاليم، والثقافات، والأديان، والمجتمعات فضلا عن انه يعد نشاطاً غير قانوني يحدث بين أطراف ترغب بممارسته دائما في الخفاء[15].

وهناك عدد من المنظمات الدولية والبحثية ذات الاختصاص استطاعت تكميم هذه الظاهرة من خلال جمع بيانات وعمل مسوحات واستمارات استبيان منتظمة لآراء أصحاب شركات محليين وأجانب وخبراء في المنظمات والمؤسسات الضريبية الحكومية للبلدان، وخبراء اقتصاديين وسياسيين وصناع قرار مرموقين في المجتمع على صلة بالموضوع لكل بلد، وكانت ثمرة ذلك الخروج برقم قياسي خاص بالفساد.

ويمكننا أن نتعرف على أهم ثلاثة أنواع للأرقام القياسية لأدراك الفساد[16] وهي كالآتي:

أولا: الرقم القياسي لأدراك الفساد (Transparency International - TI) والصادر عن منظمة الشفافية الدولية وجامعة Goettingen منذ عام 1995.

ثانيا: الرقم القياسي للسيطرة على الفساد والصادر عن البنك الدولي (world bank).

ثالثا: الرقم القياسي للخطورة السياسية ويدعى أيضا بدليل خدمات الخطورة السياسية والصادر عن شركة خدمات المخاطر السياسية (political Risk Services, Inc) والصادر عن جامعة ماريلاند للمدة (1980–2008).

وهناك مؤسسات أخرى قاست الفساد إلا أن الباحثين يركزون على استخدام هذه الأرقام سالفة الذكر. واهم ما يميز الرقمين الأولين أن البيانات لكلتيهما تبتدئ منذ عام (1996) والى حد الآن وبشكل منتظم، كما أن نسبة التشابه بينهما تبلغ 96٪ تقريبا وتتشابه مع مقياس الخطورة بنسبة (55–60)٪. فيما تتميز بيانات البنك الدولي على عدد اكبر من البلدان لتصل الـ (200) بلد تقريبا. فيما يصل عدد البلدان للرقم القياسي الثاني الـ (158) بلدا تقريبا[17]، أما مقياس الخطورة السياسية فيشتمل على (145) بلدا.

رابعاً: التصنيف المتبع في تعيين مسببات الفساد

من خلال تتبع أهم الدراسات التطبيقية التي بحثت في موضوع مسببات الفساد، فقد وجد بأن للتصنيف المتبع أهميةً كبيرةً في حُسن اختيار المتغيرات المستقلة كعوامل مؤثرة في الفساد، مما يجعل الدراسة أكثر نضجا، وأكثر وضوحا، ويبعد البحث عن مشكلة التحيز في اختيار المتغيرات المستقلة الواقعة ضمن تصنيف معين دون التصنيفات الأخرى، فهذه الدراسات تمثل خبرات علمية تطبيقية منتظمة وخاصة الرصينة منها، اذ يمكن الاعتماد عليها في تشخيص أهم العوامل المحددة للفساد. ووفقا لذلك فقد تم الاعتماد على التصنيف المتبع من قبل (Seldayo and Haan, 2006). وتُبيّنْ الأدبيات والبحوث السابقة أن هناك أكثر من تصنيف متبع في اختيار المتغيرات المؤثرة في هذه المشكلة[18]، ووقع الاختيار على التصنيف[19] التالي:

1– العوامل الاقتصادية.

2– العوامل السياسية.

3– العوامل البيروقراطية والتنظيمية.

4– العوامل الجغرافية، والثقافية، والدينية.

وتظهر الأدبيات التي ناقشت مسببات الفساد، بان هناك إجماع في الرأي على مجموعة من المتغيرات المستقلة (المحددات) التي تتسبب في حصول الفساد وتحديد درجته، فقدمت بذلك التدعيم النظري موضحة الكيفية والآلية والاتجاه في التأثير. وأضافت الدراسات التطبيقية، مجموعةً أخرى من المتغيرات المستقلة والتي كان يشوبها عدم الوضوح في السببية وفي كيفية التأثير في سلوك الفساد بعد اللجوء إلى اختبارات رياضية وإحصائية معينة، فضلا عن الاعتماد على تحليل الانحدار. وبهذا فقد أصبح هناك مجالا واسعاً في تحديد واختيار المجموعة الأنسب والأكثر انسجاماً من المتغيرات المستقلة، والتي يمكن أن تكون متجانسة في العمل والتأثير ضمن المنطق الاقتصادي بدون الوقوع في مشاكل التقدير القياسية المعروفة[20].

1- **العوامل الاقتصادية**: أو مجموعة المتغيرات الاقتصادية المستقلة، والتي سيرمز لها بالحرف (E)، وقد تم اختيار عدد من (المحددات) المتغيرات الاقتصادية وهي متغير(متوسط الدخل الفرد، معامل جيني، نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، الاستيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو متغير التنافسية المحلية، نسب الالتحاق بالتعليم الأولي، نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي) مع ملاحظة أن المتغيرين الأخيرين يعدان من المتغيرات الاقتصادية تحت نوع العوامل الاجتماعية والديموغرافية للسكان.

2- **العوامل السياسية**: أما في جانب المتغيرات الخاصة بالعوامل السياسية والتي سيرمز لها بالحرف (P)، فقد وقع الاختيار على متغيرات (حرية الصحافة، الحرية المدنية، الحقوق السياسية) فهذا الصنف من المتغيرات يفرض نوعاً من الرقابة والشفافية على النظام السياسي القائم داخل البلد.

3- **العوامل البيروقراطية والتنظيمية**: والتي سيرمز لها بالحرف (B) فقد تم اختيار متغير حكم القانون كممثل للمتغيرات البيروقراطية والتنظيمية، إذ أن هذا المتغير يعد بديلا تقريبيا معبرا عن تأثير النظام القضائي، وعلى قوة التطبيق والالتزام بالعقود[21].

4- العوامل (الجغرافية، والثقافية، والدينية): فقد تم الأخذ بها ضمنيا من خلال عينة البحث التي ضمت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تتميز بتاريخ مشترك وثقافات متقاربة إلى حد كبير، واحدة تقريبا.

خامساً: التوصيف للأنموذج القياسي المستخدم

بعد أن تم تعيين (التصنيف المتبع) أو المجاميع التي ستتوزع عليها مختلف المتغيرات المستقلة والمؤثرة في الفساد، فقد أصبح بإمكاننا صياغة دالة الفساد كما يأتي:

Corruption Index =F(E, P, B) ………….…………………..….. (1)

الدالة (1) تعني بأن الرقم القياسي للفساد لبلدان (MENA) يتأثر بمجموعة متنوعة من المتغيرات المستقلة والتي تقع في التصنيفات (E) و(P)و (B). عندئذ فإن الدالة (1) يمكن تحويلها الى الصيغة القياسية التالية:

$$TI_{it} = a + \lambda E_{it} + \theta' P_{it} + \beta B_{it} + \mu \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots..(2)$$

حيث أن؛ (TI) يمثل الرقم القياسي للفساد والمأخوذ عن منظمة الشفافية الدولية والذي يمثل أيضا المتغير التابع لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في حين أن (λ) و (θ) و(β) تعبر عن المتجهات الأفقية للمعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة ذات المجاميع (E) و(P) و(B) على التوالي للبلد (i) خلال الزمن (t) والتي المفترض بها أن تكون خمسة سنوات لكل بلد. أما (a) فهي تمثل حد القطع، في حين أن (μ) يمثل المتغير العشوائي.

لقد تم اختيار بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) كموضوع بحث عن مسببات الفساد، كما تم تجميع خمس مشاهدات لكل متغير عن كل بلد من بلدان (MENA) لتصبح عدد المشاهدات الكلية (95) مشاهدة تجميعية، وتم تعيين مجموعة من المتغيرات المؤثرة فيه، بالاعتماد على الخبرات السابقة التي بُحثت في هذا المجال عن بلدان العالم والأقاليم.

وبعد إجراء مجموعة من الانحدارات بأسلوب المربعات الصغرى (OLS) واعتماد أدوات التحليل الإحصائية المعروفة، والاختبارات الإحصائية، تم التوصل لخمسة من المتغيرات

المستقلة الأكثر تأثيرا في الفساد، والمنسجمة فيما بينها دون حصول مشكلة قياسية مؤثرة أو متحيزة، مثل مشكلة التداخل الخطى أو مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، فضلا عن أن هذه المتغيرات الخمسة جاءت متوافقة مع المنطق الاقتصادي القياسي في الاتجاه والتفسير.

وبهذا فقد تم استبعاد باقي المتغيرات المستقلة لعدة أسباب؛ السبب الأول هو قوة تأثير بعض المتغيرات المستقلة (كمتوسط دخل الفرد) في تغيير إشارة ومعلمة المتغيرات المستقلة الأخرى المستخدمة في البحث مما يؤدي إلى الوقوع بمشكلة التداخل الخطي. والسبب الثاني هو عدم معنوية بعض المتغيرات المستقلة مثل (نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي). أما السبب الثالث فهو يكمن في انعدام البيانات المطلوبة عن البلدان عينة البحث مثل (معامل جيني) الذي يعبر عن نسبة التفاوت في توزيع الدخل للبلد. والسبب الرابع يتمثل في قوة وصلاحية المتغير المستقل البديل إذا ما وجد، مثال ذلك اختيار متغير نسب الالتحاق بالدراسة الثانوية بدلا من نسب الالتحاق بالدراسة الأولية والعالية.

سادساً: توصيف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي النهائي

تم إجراء اختبارات أولية بالاعتماد على نتائج الانحدار المتعدد لـ (OLS)، لعدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة في الفساد، والتي تم تحديدها بناء على الأدبيات، والدراسات، والخبرات السابقة. وقد تبين بأن هناك مجموعة من المتغيرات المستقلة الأكثر انسجاما في العمل، والتي أعطت أفضل النتائج القياسية والمطابقة للنظرية الاقتصادية، ومتناسقة مع نتائج الدراسات التطبيقية في هذا المجال. إن الجدول (6-1) يوضح أهم المؤشرات التي تم اختيارها في البحث، والتي تم اعتمادها كمتغيرات مستقلة مؤثرة في الفساد، إذ تم الإشارة لهذه المتغيرات للعام (2007) فقط لغرض التوضيح. لقد تم الوقوف على خمس متغيرات مستقلة مؤثرة في الفساد (الرقم القياسي لأدراك للفساد -CPI)، وبعد إضافة المتغير التابع، يصبح عدد المتغيرات الكلية ست متغيرات وهي كالتالي:

أولا: المتغير المعتمد

أ- (الرقم القياسي لأدراك الفساد- Corruption Perception Index- cpi)

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار هذا المؤشر منذ عام 1995. وقد تم اختياره كممثل عن المتغير التابع لكثرة استخدامه في الدراسات التطبيقية، ولإعطائه نتائجاً أفضل من الرقم القياسي للسيطرة على الفساد (control of corruption Index)، الذي يصدر عن البنك الدولي منذ عام (1996)[22]. ويقع الرقم القياسي لإدراك الفساد (CPI) في مدى يتراوح مابين (0–10)، الصفر يعني أعلى مستوى للفساد، أما الرقم عشرة فهو يعني اقل مستوى للفساد[23]. لقد تم تجميع البيانات عن تسع عشرة بلدا ضمت معظم بلدان (MENA)، وتم تجميع خمس سلاسل زمنية اشتملت على الفترة (2003–2009) لكل بلد، وبهذا فقد أصبح عدد المشاهدات الكلية (95) مشاهدة تجميعية.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

أ– حكم القانون

يعرف الرقم القياسي لحكم القانون من قبل البنك الدولي، على انه مؤشر يقيس مدى ملائمة القوانين وانطباقها على حياة المجتمع المدني وعلى مجريات الحياة اليومية ويتعلق بالعقود والقوانين من تملك وتأجير...وغيرها. إن حكم القانون يعمل على إعطاء القوة القانونية وإشاعتها في المجتمع، وعندما لا يكون هناك حكم للقانون في المجتمع، فان السلوك الإجرامي سيزداد، وتظهر معه ظواهر أخرى في المجتمع كالسوق السوداء، وعمليات الاحتيال الصغيرة منها والكبيرة[24].

إن الرقم القياسي لحكم القانون يقيس أيضا نوعية القوة القانونية للشرطة المنفذة للتشريعات والقوانين، فضلا عن نوعية المحاكم القانونية السائدة للبلد. إن الحكم الجيد للقانون مهم جدا لازدهار النشاط الاستثماري المحلي والأجنبي لأنه يضمن حق الملكيات ويحافظ عليها[25]. ويقع هذا المتغير في مدى يتراوح بين (+2.5) و(-2.5)، القيمة الموجبة العالية معناها تأثير أكبر وسيطرة أكبر للقانون، والرقم الكبير سلبيا معناه تدهور وضعف في

فَرضِ القانون[26]. يقع هذا المتغير ضمن مجموعة المتغيرات المستقلة ذات الرمز(B)، الخاص بالعوامل البيروقراطية والتنظيمية، ويمثل هذا المتغير النظام التشريعي السائد في البلد. لقد تم اعتماد البيانات الصادرة عن البنك الدولي الخاصة بـ (2003-) Kaufmannet al 2007 ليكون ممثلا عن مجموعة المتغيرات ذات الرمز (B). وتكاد تجمع معظم الدراسات المختلفة على سبيل المثال دراستين لـ Damania et al(1999a,b) ودراسة Brunetti and Weder (2004) ودراسة Ali and Isse(2003) ودراسات أخرى غيرها، إلى أن متغير حكم القانون يدخل فيه ضمنا مجموعة من المؤشرات التي تأخذ في الاعتبار القوانين التي تتحكم بالمجتمع كما ونوعا، والنظام القانوني والقضائي السائد، فضلا عن القوة القانونية لقبول وفرض العقود المتداولة رسميا في المجتمع والعقود المبرمة بين القطاعين العام والخاص، كما يمثل هذا المتغير قوة المؤسسات الحكومية، وقوة العدالة والقانون، ونفاذ التشريعات في المجتمع، ومعظم هذه الدراسات تؤكد من خلال نتائج التطبيق والتحليل للانحدار المتعدد، بأن هناك تأثيراً ايجابياً حقيقياً ومعنوياً لمتغير حكم القانون في الحد من فرص الفساد والتكسب، وفي منع تغلغله في المجتمع، فكلما كان حكم القانون قويا، كلما انخفض مستوى الفساد من خلال كَبتِهِ، لان الرادع القانوني فعال ونشط في المجتمع[27].

ب- نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي

يعرّف متغير نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي على انه أحد المتغيرات الممثلة للانفتاح الاقتصادي. وشخّصَت الدراسات لـ Rose-Akerman (1978) ودراسة Shliefer and Veshney(1993) ودراسة Adesand DiTella (1996) بان المنافسة الكبيرة في السوق المحلية (النسبة العالية من الاستيرادات) ستعمل كمعوّقٍ للفساد، بشرط عدم تحيز القضاء وتوفر عنصر النزاهة للسلطة السياسية[28].

وأوضحت دراسات أخرى مثل Herzfeld and Weiss (2003) ودراسة Treisman (2000) بان النسبة العالية من الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي

ستؤدي إلى فساد أقل، لان النسبة العالية من الاستيرادات للسلع والخدمات معناه تعريفات كمركية أقل، وهذا يعني بان القيود المفروضة على السلع والخدمات الداخلة إلى البلد ستكون منعدمة تقريبا. مما يعمل على تحويل السوق المحلية من حالة اقرب للاحتكار إلى حالة اقرب للمنافسة التامة. إن انتهاج البلد لسياسة الحرية الاقتصادية، ومنع أسلوب إعطاء الرخص الرسمية باستيراد أنواع معينة من السلع والخدمات مثل مواد أولية (وقود، معادن معينة، أدوات زراعية...الخ)، وإلغاء سياسة الحماية على المنتجات المحلية، سيؤدي إلى تقليص فرص إعطاء الرشوة من قبل أشخاص معينين في القطاع الخاص إلى الموظفين الرسميين الذين يستغلون مواقعهم الرسمية لمصالحهم الشخصية[29]. ولهذا السبب فان بعض الباحثين يطلقون على هذا المتغير المستقل بالتنافسية مثل دراسة Goldsmith (1999) ودراسة Paldam (2002) الذيَن أكدا على أن متغير التنافسية إذا كان كبيرا أي أن (نسبة الاستيرادات عالية)، فهذا معناه بان هناك منافسة في السوق المحلية، مما يعني بان المستوى العام للأسعار منخفض، والنتيجة تكمن في أن فرص البحث عن الريع في الاقتصاد Rent seeking ستنخفض، مما يؤدي إلى الحد من فرص الفساد وتقليص نشاطه ونفوذه، في حين أن القيود الموضوعة من قبل الحكومة على الحرية التجارية (إتباع سياسة الحماية التجارية) تعني في حقيقة الأمر تقليص التنافسية، والذي سيؤدي بدوره إلى تشجيع الفساد وتكثيفه[30].

جـ – تغلغل الفساد

إن للفساد القدرة على التراكم الذاتي، فالمجتمع الفاسد يفضل تهيئة بيئة فاسدة للقادمين الجدد والذين يتم التعامل معهم على أنهم سيصبحون فاسدين أيضا، فهناك ضغوطات قوية تسلط على الموظفين الرسميين الأمناء والشرفاء لكي ينخرطوا بهذه البيئة الفاسدة. لذا فان الجماعات ذات السمعة السيئة والضالعة في الفساد من مختلف المناصب الحكومية ستحدد مستقبل الفساد[31].

المثير في الفساد أنه يتراكم عبر البلدان، وبمرور الزمن، وهناك آراء عديدة حاولت أن تفسر أسباب حركية أو تطور الفساد؛ فالتفسير الأول يتناول مرور علاقات الفساد بمراحل

عديدة اعتمادا على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة للبلد عبر الزمن. ويناقش كل من Myrdal (1968) وكذلك Huntington (1968) وكذلك Treisman (2000) بأنه في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية ستحصل تغييرات في النظام الاجتماعي والاقتصادي، تسمح بنشوء الفساد وانتشاره بسبب زيادة فرص التكسب عن طريق الفساد، ولكن مع حصول التنمية الاقتصادية وتعمقها وتأثر المجتمع بها سوف يبدأ الفساد بالاضمحلال شيئا فشيئا، وسيأخذ الفساد اتجاه مقلوب الحرف (U) كعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية. أما التفسير الثاني والذي يمثل الأنموذج الذي تم صياغته من قبل Andvig and Moene (1990) الذي يناقش مسؤولية الهيكل (الاجتماعي– الاقتصادي) السائد في البلد. والذي سيعمل على تطور الفساد الى مستويات معينة بالزيادة أو النقصان، بحسب ما هو متوقع من توفر فرص التكسب والتربح عن طريق الفساد، أي أن اختيار الانخراط بالفساد من عدمه، مرهون بالفرصة البديلة المتوقعة ذات الربح الأعلى، وهنا سيمر الفساد بمراحل ثلاث، المرحلة الأولى يكون من الصعب فيها الكشف عن الصفقات الفاسدة، فالفساد في ازدياد على الرغم من معرفة المجتمع له. أما المرحلة الثانية وتتميز بانخفاض الإحساس بالمسؤولية من قبل الموظفين الرسميين لكثرة كسر القوانين مع ازدياد الأعداد التي تتكسب من الفساد(تكثيف المتعاملين بالفساد). المرحلة الثالثة ويكون الأشخاص المنخرطون في الفساد غير مهتمين تماما لسمعتهم المهنية والوظيفية حتى وان أصبحوا معروفين لدى العامة على أنهم فاسدين. إن الفساد الحالي قد يكون ذو ارتباط ايجابي ووثيق بالفساد في الماضي عندما يكون مستواه ضئيلا، ولكن بعد أن يصل الفساد إلى أوجِهِ، سيأخذ الفساد اتجاهاً معاكساً لتطور المجتمع عند الوصول إلى مستوى اقتصادي معين أعلى من الماضي، ولان المستوى الثقافي عالي والمجتمع سيتمتع بالشفافية في المجتمع عندئذ سينخفض مستوى الفساد. وهناك رأي ثالث تم تقديمه من قبل Golden (2000)، والذي يشير إلى أن التباينات الحاصلة في الفساد بالزيادة أو النقصان، سببها يعزى إلى التغييرات التي تطرأ على النظام السياسي للبلد، مثل عدم الاستقرار السياسي من الديمقراطية إلى الدكتاتورية والعكس بالعكس وهناك بعض المتغيرات الخارجية المسؤولة عن هذا التغيّر مثل؛ التفويض الرسمي للأعمال، والذي سيؤدي إلى سعي القطاع الخاص لتقديم الرشى إلى نظيره

في القطاع العام، وقد يتسبب السعي المتزايد من قبل السياسيين بالتكسب غير القانوني إلى تكثيف الفساد أو ازدياد متعاطيه، كما أن لوجود مجاميع تَتْبَعْ بعض السياسيين ومتورطة معهم بأعمال الفساد، والتي لا تخشى من افتضاح أمرها عند السياسي المنافس الضالع بالفساد أيضا، قد يؤدي إلى اتساع الأعمال المعتمدة على الفساد. أما الرأي الرابع فهو يعزو سبب التباين في الفساد إلى أسباب اجتماعية، فالفساد سيجد أجواءً مناسبةً للنمو في المجتمع خاصة عند ضعف المعالجات للمؤسسات السياسية وضعف الإحساس بالإخلاص تجاه المنظمة الاجتماعية، سيحصل إهمال من قبل الساسة لمشاكل المجتمع. إن هذه الآراء المطروحة قد تتفاعل جميعها أو عدد منها أو واحدة منها في بلد معين لتساهم في حركية الفساد.

لقد تم استخدام التباطؤ الزمني كمعبر عن تأثير الفساد في الماضي وعلاقته بواقع الفساد في الزمن الحاضر، وتم تحديد التباطؤ بطول سنة سابقة تضاف لسلسلة بيانات كل بلد من بلدان (MENA) وبالاعتماد على الرقم القياسي لإدراك الفساد (cpi)، كما تم تبني الآراء الأربعة السابقة لتعبر عن حركية الفساد في بلدان (MENA)، لتكون مفسرة لتغلغل الفساد وتفاعله مع الماضي[32].

د- التعليم

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تدخل في قياس تكوين رأس المال البشري، وهناك مقاييس كثيرة لمتغير التعليم، حسب العمر، والجنس، ومراحل التعليم العمرية (الأولي، الثانوي، العالي)، وهناك مقاييس للتعليم تأخذ بالاعتبار عدد السكان مثل نسبة عدد السكان الناضجين الذين يجيدون القراءة والكتابة، وهناك متغيرات تعليمية تأخذ بالاعتبار متوسط حصة الفرد من سنوات التعلم، مثل متوسط عدد سنوات التعلم في البلد (للذكور، للإناث، للسكان) الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر سنة فما فوق[33].

إن المتغير التعليمي الخاص بنسب الالتحاق يتألف من ثلاث مستويات وهي؛ (الأولي، الثانوي، العالي)، والذي يمثل نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في السن الرسمية المناسبة

للمستوى التعليمي المشار له إلى مجموع السكان في السن المذكورة، وقد تتجاوز نسب الالتحاق لمرحلة معينة عن نسبة الـ (100%) والسبب يعود إلى التصنيف القياسي الجديد للتعليم والذي تم اعتماده في اليونسكو عام (1997)[34].

يعد متغير نسب الالتحاق بالثانوية، أحد المتغيرات التي تم استخدامها في البحث والذي يقع ضمن مجموعة المتغيرات الاقتصادية–E– قسم متغيرات الاجتماعية– للسكان (socio-demographic).

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت تأثير مستويات التعليم المختلفة في الفساد، مثال ذلك دراسة Brunett (2003)، ودراسة Ali and Isse (2003) ودراسة Rijckeghen and Weder (1997) إذ استنتجت هذه الدراسات بأن البلد الذي لديه نسبة عالية المستوى من التعليم سيتميز بفساد ضئيل، لان رأس المال البشري سيكون عالي المستوى أيضا مما يجعل المجتمع متميزا من حيث الوعي ضد الفساد والفاسدين والتزامه بالقانون، فالتأثير الايجابي للتعليم سيقلص فرص التكسب من الفساد مما يؤدي إلى انخفاضه[35]. وتشير دراسة Theo Eicher, et al, (2006) بان التعليم (معبرا عنه بنسب الالتحاق الثانوي والعالي) ذو تأثير سلبي على الفساد، لان ترسيخ التعليم في مجتمع ما، سيكون على صلة وثيقة بإرساء عملية الانتخابات بشكل صحيح، فالتعليم يؤثر بالوعي السياسي للمجتمع في اختيار السياسيين، والمجتمع المتعلم له القدرة على تمييز السياسيين الفاسدين مما يساعد في عدم انتخابهم، فضلا عن أن السياسي المتعلم المنتخب سيكون ذو وعي وإدراك بالقرارات التي تمس المجتمع، مما يجعله ذو قدرة على إقرار التشريعات السياسية المصححة للسلبيات الموجود في المجتمع سواء كانت هذه السلبيات موجودة في القطاع العام أم الخاص، مما يؤدي إلى انخفاض فرص البحث عن الريع في الاقتصاد، فيقل معه الفساد وتزداد ثروة المجتمع. إن دراسة Theo Eicher et al ,(2006) حاولت تحليل العلاقات المتبادلة بين مستوى التعليم، والمجتمع المدني، والوعي الانتخابي، والسياسيين، والقرارات التشريعية التصحيحية، وثروة المجتمع[36].

جدول (6-1) مؤشرات عن المتغيرات المستخدمة في الدراسة للعام (2007)

البلدان (MENA)	مؤشر الفساد	تغلغل الفساد	التنافسية	حكم القانون	التعليم	حرية الصحافة
سوريا	2.4	2.9	0.36	-0.5	0.72076	0.83
الاردن	4.7	5.3	0.93	0.44	0.89	0.61
لبنان	3	3.6	0.44	-0.47	0.81062	0.59
السعودية	3.4	3.3	0.38	0.2	0.0064	0.82
الكويت	4.3	4.8	0.248	0.74	0.9	0.56
البحرين	5	6	0.778	0.66	0.91	0.71
قطر	6	6	0.383	0.94	1.03475	0.63
الإمارات	5.7	6.2	0.688	0.69	0.92373	0.68
عمان	4.7	5.4	0.381	0.77	0.89771	0.71
اليمن	2.5	2.6	0.408	-0.1	0.0046	0.8
مصر	2.9	3.3	0.392	0.01	0.0091	0.62
السودان	1.8	2	0.27	-1.42	0.33354	0.81
تونس	4.2	4.6	0.528	0.37	0.822	0.83
الجزائر	3	3.1	0.285	-0.68	0.81	0.62

المغرب	3.5	3.8	0.39	-0.03	0.55845	0.62
إيران	2.5	2.7	0.3	-0.68	0.72645	0.84
تركيا	4.1	3.8	0.34	0.09	0.801	0.49
آريتيريا	2.8	2.9	0.75	-0.69	0.33	0.94
جيبوتي	2.9	3.7	0.788	-0.81	0.22	0.69

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وبيانات منظمة الشفافية الدولية.

هـ- حرية الصحافة

إن الرقم القياسي لحرية الصحافة - Free press Index يعتمد على البيانات الدولية المنشورة سنوياً من قبل بيت الحرية Freedom House والصادر عن البنك الدولي. لقد تم الاعتماد عند القياس على ثلاث مستويات مكونة للرقم القياسي لحرية الصحافة في كل بلد وهي؛ البيئة القانونية، والبيئة السياسية، والبيئة الاقتصادية. وبهذا فان الرقم الكلي للبلد عبارة عن معدل لهذه المكونات الثلاثة، فإذا وقع البلد ضمن الرقم (0-30) فهذا يعني بأن البلد يتمتع بحرية تامة للصحافة، وإذا كان البلد واقعا في مدى الـ (31-60) فانه يتمتع بحرية جزئية للصحافة، أما إذا وقع البلد ضمن المدى (61-100) فهذا يعني بأن البلد يفتقد تماما لحرية الصحافة[37].

إحدى أهم وظائف الصحافي هو المراقبة المستمرة للموظفين الذين يسيئون استخدام السلطة الرسمية في الدوائر الحكومية. فالإعلام يمكن أن يُعدّ من الوسائل المهمة المشاركة في مكافحة الفساد، خاصة إذا أعطي للإعلام الحرية المطلوبة في العمل الصحفي. عن طريق مقابلة المسؤولين ضمن حدود العمل الاحترافي والقانوني المقبول. إن الدور الفعال للصحافة الحرة ليس من خلال التعاون أو التعاطف مع الحكومة، بل من خلال نقدها وتوجيه الأسئلة لها إلى حد الإزعاج، في حين تبتعد الصحافة عن أداء مهامها إذا لم تحقق الإحراج المطلوب لأولئك المسؤولين الذين لديهم القوة المستندة على الأساس التشريعي[38].

يناقش James D. Wolfenson رئيس البنك الدولي عام (2002)، بان "الصحافة الحرة ليست للترفيه" وإنما هي "الأساس لتحقيق التنمية المتوازنة". لقد وجدت دراسة Besley and Prat (2001) بان الصحافة المقيّدة لها دور هدام عندما توفر المعلومات الخاطئة للمصوتين، إذ قد يتمكن السياسيون الفاسدون من السيطرة على الصحافة أو إسكاتها، وقد تؤثر الصحافة المقيدة على تفكير شرائح معينة في المجتمع لتجعلهم يدلون بأصواتهم للسياسي الفاسد، ولهذا السبب فان لحرية الصحافة دور ايجابي في تخفيض ومكافحة الفساد، ويعدّها السياسيون من ضمن الأدوات المهمة في محاربة الفساد إذا تم استخدام الإعلام بشكل صحيح. أما دراسة Djankov et al. (2001) فقد أثبتت من خلال نتائج التطبيق القياسي بأن الحكومات التي تسيطر على الإعلام، ستعاني من مستويات عالية من الفساد، لذلك فانه لدى السياسيين الرغبة في تقييد وكبت حرية الصحافة[39].

وتشير دراسة Lorenzo and Gerlagh (2006) إلى أن دور الصحافة والإعلام مؤثرا جدا في الفساد في البلدان المتقدمة، والسبب يعود إلى أن هناك علاقة ايجابية قوية التأثير للإعلام والصحافة مع المستوى العالي من التنمية الاقتصادية، فالإعلام قادر على تقصي الفساد من خلال الدخول ضمن الحدود المحاذية للمحيطين العام والخاص[40].

سابعاً: نتائج الانحدار

لقد تم استخدام بيانات تجميعية بسيطة للفترة (2003-2007) لدول MENA لتقدير معادلة انحدار الرقم القياسي للفساد على المتغيرات المفسرة له، والتي سبق ذكرها في الجزء السابق. ويظهر الجدول (7- 1) نتائج تلك التقديرات، وقد تبين بأن القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار عالية، إذ وصلت إلى حوالي 93٪ والذي يعني بان معادلة الانحدار المقدرة قادرة على تفسير ظاهرة الفساد بشكل جيد.

الجدول (7-1) نتائج معادلة الانحدار المقدرة

المتغير التابع (لوغاريتم الرقم القياسي للفساد- cpi)			مستوى المعنوية ٪
المتغير المستقل	المعلمة	قيمة t المقدرة	
حد القطع	0.322	3.13	%1
تغلغل الفساد (ln. lag. cpi)	0.72	9.84	%1
حكم القانون (Rule. law)	0.09	2.72	%1
نسب الالتحاق بالثانوية (total. sec)	0.066	2.49	٪1
التنافسية (im%)	0.08	1.75	٪10
حرية الصحافة (f.press)	-0.047	-0.52	غير معنوي
عدد المشاهدات	95		
عدد البلدان	19		
معامل التحديد المعدل	٪93		
اختبار DW	2.29		
قيمة F المقدرة	255.2		معنوية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Minitab.

كما كشفت إحصائية (F) المقدرة بان العلاقة التأثيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع (حقيقية) لان قيمة F المقدرة (255.2) أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.93) عند نسبة خطأ 1%، الأمر الذي يؤكد الثقة في الأنموذج الذي تم اختياره في تحليل الفساد لمجموعة البلدان (MENA). ويعد متغير تغلغل الفساد الأكثر تأثيرا في سلوك الفساد، و ذو علاقة ايجابية معنوية عند مستوى خطأ 1٪، فبزيادة تغلغل الفساد في الماضي بمقدار نقطة واحدة، سيتبعه زيادة في الفساد الحالي بمقدار (0.72) من النقطة مما يؤكد الفرضيات التي تم مناقشتها في حركية الفساد للمبحث السادس كما يتفق بفرضية البحث. وقد جاء متغير حكم القانون بالمرتبة الثانية في التأثير في الفساد، وتُبَيّنْ نتائج الانحدار بان لتحسن دور

النظام القضائي والقانوني بمقدار نقطة واحدة أي (الزيادة في الرقم القياسي لحكم القانون) سيؤدي إلى سيطرة اكبر على الفساد بمقدار 0.09 من النقطة. وهذا التأثير ايجابي معنوي (حقيقي) عند مستوى معنوية مقدارها 1٪. كما كشفت نتائج التطبيق أهمية التعليم في الحد من الفساد، فقد جاء متغير نسب الالتحاق للمرحلة الثانوية في المرتبة الثالثة في الأنموذج من حيث المعنوية، فالعلاقة ايجابية حقيقية عند مستوى خطأ 1٪، فإذا ارتفع مستوى التعليم الثانوي بمقدار نقطة واحدة، فسيتبعه تحسن في السيطرة على الفساد بمقدار 0.066 من النقطة. ولقد أثبتت نتائج تحليل الانحدار بان متغير نسبة الاستيرادات أو درجة التنافسية مهمة أيضا في الحد من الفساد والسيطرة علية، فزيادة التنافسية في الاقتصاد ستؤدي إلى الحد من مستوى الفساد، والعلاقة ايجابية معنوية عند مستوى خطأ 10٪. وكلما ازدادت درجة التنافسية في الاقتصاد بنقطة واحدة، فستؤدي إلى زيادة السيطرة على الفساد بمقدار 0.08 من النقطة. ورغم أن مؤشر الرقم القياسي للقيود المفروضة على حرية الصحافة كان غير معنوي، إلا أن نتائج تحليل الانحدار أكدت على صحة إشارة هذا المتغير، والتي عُدّتْ متوافقة مع ما جاء في الدراسات التطبيقية والأدبيات والخبرات السابقة المذكورة في المبحث السابق.

جدول مصفوفة الارتباط الجزئية– بيرسون (MicroCorrelations -Pearson)

(2-7)

	lnTI	ln.lag	im%	rule	total.se	f.press
lnTI	1					
ln.lag	0.961	1				
im%	0.372	0.374	1			

rule	0.908	0.915	0.259	1		
total.se	0.352	0.309	-0.089	0.266	1	
f.press	-0.322	-0.295	0.060	-0.385	-0.230	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Minitab.

فإذا ازدادت القيود المفروضة على الصحافة بمقدار نقطة واحدة، فستؤدي إلى انخفاض السيطرة على الفساد بمقدار 0.047 وهذا يعني فقدان الصحافة لعملها الرقابي ودورها المؤثر كأحد الأدوات أو الأساليب المستخدمة من قبل السياسيين في مكافحة الفساد.

وتبين مصفوفة الارتباط الجزئية– بيرسون microcorrelation-pearson وجود علاقة عكسية التأثير لحكم القانون في الصحافة، مما يؤكد بأن للنظام القانوني تأثير مقيد لعمل الصحافة، مما يعني بأن الصحافة مُسيّسة من جانب متخذي القرار السياسي، وهذا الأمر يمكن تعميمه على معظم بلدان (MENA)، كما تبين المصفوفة وجود ارتباط عالي بين الفساد في الماضي مع الفساد في الحاضر مما يؤكد وجود تغذية عكسية تعمل على تعميق مشكلة الفساد وتفاقمها مع مرور الزمن، ونستنتج من ذلك ضعف الأدوات المستخدمة في مكافحة الفساد وعدم جدية الحكومات في بلدان (MENA) في الحد من هذه المشكلة.

ثامناً: الاستنتاجات

1– تعاني بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تغلغل الفساد في الماضي مما يؤدي إلى المزيد منه في الحاضر، ويخلق شبكة منظمة من الفساد إذا أزيل أي جزء منها فانه سرعان ما يتم التعويض عن الجزء المفقود بسرعة كبيرة.

2– تبين أن المزيد من حكم القانون من خلال تنشيط النظام القضائي النزيه والعادل، سيعيد لهذه المؤسسات القضائية والقانونية هيبتها أمام المواطن، ويقوي دورها الحقيقي في تحقيق العدل والأمن والاستقرار ومحاسبة الفاسدين في المجتمع.

3– وجد أن للتعليم أثره الايجابي في محاربة الفساد، فكلما ازداد التعليم بالنوعية المطلوبة، وأصبح متوفرا لعدد أكبر من السكان، فان فرص السيطرة على الفساد ستكون أفضل،

لان المجتمع المتعلم ذو احترام اكبر للقانون، فالتعليم يخلق رقابة ووعي ضد الفساد ويقوي علاقة المواطن والموظف بالدولة، فالثقافة تعد إحدى الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأمد في القضاء على الفساد.

4- ولقد كشف البحث أن المزيد من الانفتاح التجاري يعني استقطاعات جمركية أقل خالية من القيود على السلع المستوردة، وهذا يعني بأن فرص التكسب من الفساد وتعاطي الرشوة ستنخفض، وبهذا يمكن أن نقول بأن انتهاج الحرية التجارية من شأنها أن تحد من نشاط الفساد فتعمل على تقليله.

5- لقد تبين بأن هناك دور محدود للصحافة، وان هناك فقدان واضح للدور الرقابي مما يضعف من أثر حرية الصحافة في الحد من الفساد، ورغم أن نتائج التحليل الإحصائية تشير الى عدم معنوية حرية الصحافة، إلا أن النظرية الاقتصادية والدراسات والأدبيات تؤكد على أهمية الدور الرقابي للصحافة لكونها احد الوسائل المهمة في مكافحة الفساد.

6- إن مستوى الفساد عالي في بلدان MENA، سببه تفاعل الحلقات الثلاث المكونة للفساد وهي (القوى الفاعلة للقطاع الخاص، والموظفون غير المنتخبون، والموظفون والسياسيون المنتخبون).

7- كما أن سبب بقاء الفساد واستمراره يعود إلى تغلغل الفساد وتجذّره في مجتمعات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (**MENA**).

تاسعاً: المضامين السياسية

إن الرقابة الفعالة والحماية على الرغم من أهميتها في تقييد الفساد، إلا أن الرؤية الأوسع لمضمون الفساد كما أظهره البحث يوجب النظر إلى معالجة شاملة تتناول جوانب مختلفة منها:

1- العمل على كسر الحلقة المفرغة للفساد والتي تتألف من التغذية الاسترجاعية للفساد، والتي تجعله يتزايد مثل كرة الثلج. وذلك من خلال الإجراءات القانونية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2- أن تركز حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إنشاء نظام قضائي نزيه وعادل، قادر على محاسبة السياسيين والإداريين المرتشين حتى وان كانوا بأعلى المستويات، وبهذا يكون النظام القضائي قد حقق صفة العدالة على الجميع.

3- إجراء إصلاحات اقتصادية من خلال تهيئة السوق للتنافس، ويتم ذلك بإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي من شأنها تخفيض القيود على السلع المتاجر بها، وإلغاء نظام التراخيص والحصص على السلع المصدرة والمستوردة واعتماد نظام الشفافية الدولية للصفقات والعقود المبرمة داخل وخارج البلاد، مما يعمل على تقليص فرص البحث عن الريع في الاقتصاد، ويحدّ من التدخل الحكومي في تحديد الأسعار وتشويهها.

4- الاهتمام الفعلي من قبل الحكومات بالتعليم وعلى جميع المستويات، والذي سيعمل على تقوية علاقة المواطن بالقانون، ويزيد من وعي المواطن بالفساد والفاسدين، كما يزيد التعليم من إدراك المواطن والسياسي لحقوقه وواجباته على حد سواء، وهذا الأمر يحتاج إلى إجراء إصلاحات حقيقية في مجال التعليم كماً ونوعا، فالتعليم يعد من الاستراتجيات المتوسطة وطويلة الأمد في مكافحة الفساد.

5- فسح المجال أمام العمل الصحفي، وتوفير الأجواء اللازمة للعمل الصحفي الحر الخالي من الضغوطات، وتنشيط دوره في المراقبة المستمرة للموظفين الذين يسيئون استخدام السلطة الرسمية في الدوائر الحكومية. فالإعلام يمكن أن يُعدّ من الوسائل المهمة المشاركة في مكافحة الفساد.

The Causes of Corruption in Middle East and North Africa Countries (MENA): an empirical study using a simple pooling data for the period (2003-2007).

Dr. Mufeed T.Younis
Dean
Collage of political sciences
University of Mosul

Dr. Nazar S. Al-Qahwachi
Lecturer
Collage of political sciences
University of Mosul

Abstract

At the last decades corruption is attracting a lot of attention around the world. This paper discuss the variables related to the "Causes of Corruption" in MENA countries at the period (2003-2007). We used a pooling data for a five years for (19) countries was used to fit the regression equations. The study conclude that corruption is a highly determined by the (root of corruption, weakness rule of law, dropping the total secondary enrollment ratio, weakness of competitive in the local market, and the Rating of freedom of the press). We suggest that, if a certain reforms are not made, corruption will be a real big problem in (MENA) countries.

المصادر والمراجع

1- **Rajeev K. Goel and Miechael A., Nelson, (2008), "Causes of Corruption: Hi-story, geography and government", pp2-3 (icgg.org/.../Causes and Consequences of Corruption- Cross- Section. pdf)**

2- **Ahu., Karasulu, (2008), "The Economic of corruption :causes-consequen-ces and Extent", Journal of Historical Studies, 1(2003), p3. (www.ata. boun.edu.tr/grad/oissuduz/ahuduz.pdf)**

3- **Rajeev K. op.cit, p**

4- **U Myint, (2000), "Corruption: causes, consequences and cures", Asia-Pacific development Journal, Vol.7.No.2, December, pp33-34.**

5- كيمبرلي آن أليوت، (2000)، "الفساد والاقتصاد العالمي"، ترجمة محمد جمال إمام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص121.

6- **Findrakoto., Mireille Raza and Roubaud., Francois, (2007), Corruption, Institutional Discredit, and Exclusion of The Poor", AFROBAROMETER WORKING PAPER, working paper NO.86, P3.**

7- **Rajeev K. op.cit pp. 9-4.**

8- **Pellegrini, Lorenzo and Reyer Gerlagh, (2007)," Causes of corruption: a survey of cross-country analyses and extended results", Economic of gover-nance, pp2-5.**
(*dare.ubvu.vu.nl/bitstream/1871/11565/1/9-1.pdf*).

9- **Seldadyo. Harry and Haan. Jakob de, (2006), "The determinants of Corr-uption", Paper Prepared in faculty of Economics, University of Groningen, Netherland, p4.**
(Uni_Konstanz.de/…/Discussion_paper_No_19_SEESOX_november_2008.pdf)

10- **Alemann. Ulrich von and Heinrich-Heine, (2008)," Political Corruption in Europe: Causes, Consequences, Challenges", Wissenschaftszentrum Nor- Nordhein-*Westfalen*, Dusseldorf, Germany, P1.**

www.wz.nrw.de/wz/veranstaltungen/gic/vortrag%20von%Almann%20korruption.pdf

11- Tanzi., Vito, (1998), "Corruption Around the World: causes, consequences , Scope and Cures", International Monetary Fund,Wp/98/63, p8.

). http://www.imf.org/external/Pubs/FT/staffp/1998/12-98/tanzi.htm (

12- Ackerman S., Rose, (1994), "The political Economy of Corruption", Institute for International Economic Corruption and Global Economic, pp42-43. (www.iie.com).

13- كمبرلي آن اليوت، االمصدر السابق، ص، 202، 50.

14- Alemann., op.cit, p2.

15- World bank, Danidas Center for Competence Development, (2008), pp1-2. (www1.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/dignosticods)

16- Donchev., Dilyan and Ujhelyi., Gergely, (2008),"What do Corruption Indi- ces Measure? ", Working Papers, Harvard University, P2. (www.claas.uh.edu/faculity/gujhelyi/corrmeasures.pdf)

17-Treisman., Daniel, (2007), "What have we learn about the causes of corru-pti on from ten years of Cross-National Empirical Research?", Annual Revi- ew of Political Science 10: P211-244. www.polisci.usla.edu/faculity/treisman

18- Lambsdorff. Johann graf,(2005), "Consequences and Causes of corruption- what do we know from a Cross-Section of countries?", Volkswirtschaftliche Reihe ISSN 1435-3520, diskussionsbeitrag Nr. V-34-05, pp13-26. www.icgg.org/downloads/contribution05_lambsdorff.pdf

19- Seldadyo., op. cit, pp14-26.

20- Gunardi., H. Seldadyo, (2008), "Corruption and Governance Around the world", print Partners Ipskamp, Nederland, P1. (dissertations.ub.rug.nl/FILES/…/feb/2008/h.sgunardi/00_titlecon.pdf)

21- Seldadyo., op. cit, p16 .

22-Transparency International organization, (1995), University of Goettingen,P9. (www.transparancy.org/cpi/2006/cpi2004.en.html#cpi2004)

23- Daniel Kaufmann and Art Kraay, (2006)," Governance Matters VI: Aggre- gate and Individual Governance indicators (1996-2006), Worldbank, WPS4280, P4. (www.govindicators.org).

24- Radelet., Steve, (2003), "Indicators for the Millennium Challenge A note on Data", Central for Global Development, P1.– Account: (www.worldbankorg/wbi/governance).

25- Barro, Robert j., (1998), "Human Capital and growth in Cross-countries r-egretssions, NBER, Harvard University, pp10-12.

26- Radelet., op.cit, p1. –26

27- Seldadyo. Op.cit, p24 .

28- Ahmad., Naved, (2000), Corruption and Government Regulations: An em-pirical Analysis using Threshold regressions", Applied Economic Research Center, PP4-7.

(www.pide.org.pk/pdf/psde%2018AGM/corruption%20and%20Governmen t%20regu lation)

29- Seldadyo. , op. cit, pp15-26 .

30- Lambsadorff., op.cit, P3.

31- Ahmad., op. cit, P5.

32- Monte., Alfredo Del and Papagni., Erasmo, (2006), "The Determinants of Corruption in Italy: Regional Panel Data Analysis", European Journal of Poli- tical Economy, PP 5-9.
(papers.ssn.com/so13/cf_dev/Abs ByAuth.cfm?per_id=903991)

33-Lee., jong-wha and Barro., Robert J, (1997), "Schooling Quality in Across Section of Countries" NBER Working Paper6198, P11.
(www.nber.org/papers/w6198).

34- World bank, op.cit, P14.

35-

36-Eicher., Theo, Penalosa., Cecilia García, Ypersele., Tanguy van, (2006)", Education, Corruption, and the Distribution of Income", University of Was-hington, pp 1- 4.
(faculty.washington.edu/~te/papers/ept_1.pdf) .

37-http://www.freedomhouse.org/research/pressurvey/allscore2003-2007.pdf

38- Kilman., Larry, (2005)," The role of the press in fighting corruption", IV Gl-obal Forum on Fighting Corruption, P1.
(bvc.cgu.gov.br/bitstream/123456789/1997/1/larrykilman-2.pdf).

39-Ahrend., Rudiger, (2002)," Press Freedom, Human Capital, and Corrupti- on", DELTA Working Paper N:2002-11, PP 5-6.
(www.delta.ens.fr).

40-Pellegrini., Lorenzo and Gerlaph., Reyer, (2006), "Causes of Corruption: A survey of cross-country analyses and extended results", Economics of Governance, P6.
(dare.ubvu.vu.nl/bitstream/1871/11565/1/9-1.pdf*)*.